

اسم البرنامج: بلا حدود

عنوان الحلقة: مستقبل الانقلاب العسكري في مصر ج 2

مقدم الحلقة: أحمد منصور

ضيف الحلقة: يزيد صايغ/خبير الشؤون العسكرية والإستراتيجية

تاريخ الحلقة: 2013/11/20

المحاور:

- لغز الطرف الثالث
- وثيقة السلمى المثيرة للجدل
- اتفاق الإخوان مع العسكر قبيل حكم مرسي
- مصادر ثروة القوات المسلحة
- إمكانية تفكيك جمهورية الضباط
- تعيين التهامي رئيساً لجهاز المخابرات
- الرقابة الإدارية في عهد مرسي
- علاقة مشروع تنمية قناة السويس بعزل مرسي

أحمد منصور: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأهلاً بكم في حلقة جديدة من برنامج بلا حدود في هذا الجزء الثاني مع البروفسور يزيد صايغ حول جمهورية الضباط في مصر لنبحث في أسباب الانقلاب الذي قاموا به على الرئيس محمد مرسي ورغبتهم في السيطرة على أمور الحكم وكيف وصلوا إلى هذا الوضع، وقفنا في الحلقة الماضية عند نقطة مهمة كنت نتحدث فيها وهي أن قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم تكن؛ كانت في وضع غير مستقر وحينما سعت للتواصل مع النخب السياسية اكتشفت أنه لا يوجد نخب سياسية في مصر وأن النخبة الوحيدة المنظمة هي الإخوان المسلمين والسلفيين سعوا إلى إدارة الدولة من خلال المعلومات جهاز أمن الدولة لم يكن يعمل فاعتمدوا على المخابرات العامة والمخابرات العسكرية وبدؤوا يدخلوا في منظومة

السيطرة على الدولة.

لغز الطرف الثالث

يزيد صايغ: طبعاً أنا أشرت إلى هذا الشيء موضوع الأمن الداخلي لأنه المجلس العسكري الأعلى لما استلم السلطة بشباط فبراير 2011 كان غير جاهز لهذا الشيء وأدواته الأساسية اللي هي الشرطة العسكرية من جهة والاستخبارات العسكرية من جهة ثانية ما كانت يعني معتادة أن تتعامل مع المواطنين مع..

أحمد منصور: كان أمن الدولة.

يزيد صايغ: أمن الدولة وبما إنه أمن الدولة ضرب وهمش وكان طبعاً غير مقبول لدى الشعب أصبح..

أحمد منصور: ولا لدى الجيش.

يزيد صايغ: ولا لدى الجيش صح، وبالتالي كان لا بد من يعني اللجوء إلى أشكال أخرى ومن هنا الفترة الأولى يعني حوالي الست شهور أو ثمان شهور يمكن أكثر نلاحظ إنه إدارة يعني المواجهات بالشارع التعامل مع المتظاهرين لما صارت صدامات يعني كان في حقيقة إدارة سيئة يعني ما حصل في ماسبيرو..

أحمد منصور: الحرس الجمهوري قصدي عفواً محمد محمود مجلس الوزراء..

يزيد صايغ: نعم وبالتالي لا صار في يعني ومن الأخطاء الفادحة اللي ارتكبتها المجلس العسكري الأعلى إنه ما حاول يجري عملية إصلاح جذرية لوزارة الداخلية للشرطة للأمن المركزي للأجهزة هذه، بل حصل إصلاح صوري فقط أو شكلي سطحي إنه أقبل عدد من الضباط أو نحواً جانباً وبعضهم من عاد لاحقاً إلى المنصب.

أحمد منصور: هنا كان في حديث عن الطرف الثالث دائماً.

يزيد صايغ: آه هلاً أنا هنا بدي أوصلك إنه صار دائماً الحكي لما كان يسقط قتلى وجرحى وضحايا في هذه الاشتباكات في الميدان كان الحديث عن الطرف الثالث اللي يعني اللي يكيد لمصر ويعني متربص لمصر وإلى آخره طب أنا حابب أفهم إنه بعد سنة وسنة ونص أو ثلاث سنوات منذ الثورة حتى الآن ماذا يعني أن الأمن الداخلي بأجهزته بالشرطة بكذا عجزت تماماً عن اعتقال وتقديم واحد إلى المحاكمة ثبت إنه هو طرف

ثالث و عرفنا مين هو هذا الطرف الثالث يعني هل يعقل..

أحمد منصور: ده معناه إيه؟

يزيد صايغ: وزارة الداخلية يُعتقد إنه فيها حوالي مليون و400 ألف شخص ما بين شرطة أمن مركزي مخبرين مخبرات وأجهزة وإداريين..

أحمد منصور: مليون و400 ألف؟

يزيد صايغ: مليون و400 ألف.

أحمد منصور: من أكبر أجهزة الشرطة في العالم.

يزيد صايغ: صحيح، صحيح بس فيعني إيش يعملوا إذا كان صح أنهم ضُربت معنوياتهم بعد الثورة كانوا متهمين ويعني في عداء من الشعب إلهم بسبب ممارساتهم السابقة ولكن طيب بعد سنة بعد سنتين لسه نسمع الشعار اللي إنه في طرف ثالث لا يعقل، إذا كانت هذه الأجهزة إذا كانت القوات المسلحة أو الاستخبارات العسكرية أو المخابرات العامة أو الأمن الداخلي كل هذه الأجهزة مش عم تقدر تكشف واحد من الطرف الثالث ونعرف مين هو هذا الطرف الثالث أصبح طب ليش يقبضوا رواتب؟ يعني ماذا يفعلون؟

أحمد منصور: هل فهم من هو الطرف الثالث؟

يزيد صايغ: لا بالأخر ما في طرف ثالث في مجموعة أطراف إذا بدك، إنه بالأخر في صراع انتقال من حالة حكم النظام المباركي إلى نظام جديد، الجميع يتصارع من أجل توجيه هذا الشكل الجديد باتجاه أو باتجاه آخر فالكل داخل بهذا الصراع والتفاوض أحياناً بالشكل السلمي أحياناً بالشكل الصدامي.

أحمد منصور: العلاقة ما بين؛ منذ نوفمبر أو ديسمبر 2011 وحتى انتخاب مرسي في 2012 كيف قرأت طبيعة العلاقة بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين في هذه المرحلة في ظل ما يقال أن هناك اتفاق سري أبرم بشكل ما بين الطرفين؟

يزيد صايغ: بأول فترة المجلس العسكري الأعلى تخبط بالسياسات المالية بالسياسات الاقتصادية أجل أمور كثيرة كانت ملحة ظل يؤجل فيها وما سمح للحكومة اللي تشكلت أيامها إنها تتصرف أيضاً يعني ظل يتدخل ب...

أحمد منصور: حكومة عصام شرف كانت حكومة عاجزة..

يزيد صايغ: حكومة عصام شرف يعني إنها تحاول أن تتفاوض مع البنك إيش اسمه صندوق النقد الدولي حتى تأخذ قروض يتدخل المجلس العسكري يقول لا، مع إنه ما عنده الخبرة الخاصة، على أي حال بس نلاحظ إنه على مدى الشهور أصبح المجلس العسكري تكون عنده اللي تفضلت اللي أشرت إله قناعة بأنه السياسيين والأحزاب والقوى السياسية التي يتعامل معها منقسمة على حالها كل واحد بدور على مصلحته الخاصة يحاول يتفق مع المجلس العسكري على خارطة طريق للمرحلة الانتقالية تناسب رؤاه فبدلاً ما إنه المجلس العسكري يواجه جبهة مدنية سياسية متحدة من القوى السياسية القديمة والجديدة اللي ناشئة اللي عم تأخذ حريتها وتأخذ حجمها بالساحة هذه منقسمة على حالها، فهذه أول شي فهمه المجلس العسكري، الشيء الآخر إنه صار يقول طب أنا لازم أحمي نفسي امتيازاتي صلاحياتي قد تكون هي تحقق إله ومشروعة وقد لا تكون بغض النظر أصبح بده ينتقل من حالة إنه كان كل الأمور مؤمنة إله بشكل غير رسمي بالتفاهم من تحت الطاولة وأصبح بحاجة إنه يشرع لهذه الأمور يحطها كبنود في الدستور..

وثيقة السلمي المثيرة للجدل

أحمد منصور: فكان وثيقة السلمي.

يزيد صايغ: فكانت حتى إذا تتذكر إنه تم تعيين الأستاذ الدكتور أسامة غزالة حرب بتموز يوليو 2011 ليحط وثيقة مبادئ هذه كانت المحاولة الأولى أو المؤشر الأول إنه المجلس العسكري بدأ يفكر إنه نريد إحنا إطار رسمي ناظم اللي إحنا نبلش نحدد مصالحنا وحقوقنا..

أحمد منصور: يحطوا الضباط في المنظومة..

يزيد صايغ: يحط الضباط في المنظومة وهذه كانت المحاولة الأولى وفشلت فوراً وهذه جاءت على ضوء المليونيات اللي شارك فيها الإخوان المسلمين والسلفيين بشكل قوي فصار الجيش يبدو بلبش يعيد حساباته..

أحمد منصور: يعني فعلاً المليونيات دي كان لها تأثير كبير على الجيش وقواته..

يزيد صايغ: طبعاً على الأقل إنه صار يخشى من إنه القوة الرئيسية السياسية المدنية في

الشارع هي الإسلاميين على أنواعهم وأطيافهم فلما جاءت وثيقة السلمي أنا أعتبر وثيقة السلمي اللي صدرت في شهر نوفمبر تشرين الثاني 2011 هي كانت التعبير الدقيق الأول والصريح لما يعني يريد الجيش أو يريد المجلس العسكري الأعلى من حقوق وصلاحيات دائمة..

أحمد منصور: واللي قنن في الدستور 2012 واللي عايز يقننه حتى في قانون الخمسين بتاع عمرو موسى..

يزيد صايغ: صح بس هذا شو يدلنا إنه المجلس العسكري بالبداية ما كان عنده وضوح الرؤية ما كان عنده تصور إستراتيجي فصار يتعلم متى ما على مر الزمان وعلى مر الخبرة والتجربة أصبح يحدد لنفسه أكثر ما هي المصالح الأساسية اللي تحاول أن تحميه..

أحمد منصور: هل المجلس العسكري أخذ القرار هنا أن يبقى فوق السلطة لأي رئيس مدني قادم؟

يزيد صايغ: أنت إذا تعود لوثيقة السلمي وتقرأ بنود الوثيقة وكل الوثائق اللي فيما بعد قننت وأصبحت دستور 2012 أو الإعلان الدستوري المكمل تبع 17 يونيو 2012 كل هذه الوثائق تعيد نفس البنود بشكل أو بآخر إنه مثلاً إحياء مجلس الدفاع الوطني اللي كان تشكل عام 1971 واللي عملياً ما كان له أي دور فأحيوه ووضعوا فيه سلة من السياسات والقرارات ذات الأهمية يعني ميزانية الدفاع بدل ما مثلاً تناقش في البرلمان ولو كبند واحد أصبح تناقش الميزانية فقط في مجلس الدفاع الوطني، ولمجلس الدفاع الوطني الحق أيضاً بمناقشة بعض القضايا السياسية الكبرى التي قد تخرج عن السياق العسكري البحت وتدخل في السياسات الاقتصادية العليا مثلاً بحجة إنه هذه تتصل بالأمن القومي أو الأمن الوطني..

أحمد منصور: هو الدول الأخرى ما لهاش أمن قومي هي كمان؟

يزيد صايغ: طبعاً بس السياسات الاقتصادية التربوية البنيوية الاستثمارية كلها سياسات بما فيها السياسة الدفاعية وميزانية الدفاع تخضع للحكومة ولمجلس الوزراء بس بمصر واللي صار بوثيقة السلمي وما بعد إنه كل الأمور هذه أصبحت توضع في سلة مجلس الدفاع الوطني، وإذا تتذكر لما صدر الإعلان الدستوري المكمل تبع 17 يونيو 2012 صدر بنفس اللحظة بعد بيوم يمكن قام المجلس العسكري الأعلى بإحياء مجلس الدفاع

الوطني وأصدر نظامه الداخلي وحدد أن يكون أعضاؤه؛ عدد أعضاؤه بحدود 17 بشرط إنه أغلبيتهم 10 إلى 12 يكونوا عسكريين من المجلس العسكري الأعلى يعني أعطى حاله الأكثرية الدائمة بالجسم اللي حدد إنه هو الجسم الوحيد إنه هو إله الحق أن يناقش ميزانية الدفاع وأن يتناول الجوانب الأخرى.

اتفاق الإخوان مع العسكر قبيل حكم مرسي

أحمد منصور: أنا عايز أوصل هنا لنقطة هل كان هناك اتفاق بين الإخوان المسلمين والعسكر قبيل وصول مرسي إلى السلطة؟

يزيد صايغ: شوف يعني نعم ولا، بمعنى إنه أي طرف سياسي يعني إله مصداقية وإله ثقله ومنتحمل مسؤوليته واجب عليه يحل هذه المشكلة إنه ما هي علاقة العسكريين بالسلطة المدنية؟ يعني أكان حزب شيوعي أو اشتراكي أو قومي عربي أو حزب كان..

أحمد منصور: أو الإخوان المسلمين.

يزيد صايغ: أو الإخوان المسلمين يعني كان بالعكس كان تقصير منهم لو ما دخلوا بحوار مع القوات المسلحة من أجل التفاهم معهم على انتقال السلطة إلى الرئيس الجديد إلى البرلمان إلى مجلس الشورى مجلس الشيوخ فقصدى فكان لو الإخوان لم يقوموا بحوار كان يكون هذا الشيء تقصير منهم، بس فخلينا نأخذ هذا الجانب، بالمقابل هل اتفقوا مثلاً على صفقة حسبما البعض يدعي أو يقول أو يعتقد يمكن مصيبيين مش عارف إنه الإخوان يعني توصلوا إنه يا مجلس أعلى إلكم الحماية وما ارتكبتموه خلال المرحلة الانتقالية مثلاً من قتل أو اعتقال مثلاً اعتقال 12 ألف ناشط أحيلاوا إلى المجالس العسكرية مثلاً أو قتل أو جرح العديدين على أيدي الشرطة العسكرية أو على أيدي الشرطة بس إنه حدا لازم يتحمل مسؤولية ذلك، ففي البعض يعتقد إنه الإخوان المسلمين قالوا ببساطة إنه انتم محميين وفي حصانة وفي عفو على كل شي والاقتصاد العسكري المصري حُرِين فيه وميزانية الدفاع خلص مش رح ندخل في هذا الموضوع و و و.. وكل الأمور هذه تأخذونها مقابل إنه تيسروا استلامنا للسلطة، هل هذا شيء نعتبره تأمر و صفقة دنيئة رديئة؟ هل نعتبر إنه كان شي منطقي لأنه..

أحمد منصور: بس ده برضه تخمين وليس تأكيد إن حصل في شيء من هذا.

يزيد صايغ: طبعاً بس أنا بالعكس عم بقول إنه لو أي جهة سياسية كانت بس يا ريت إنه

كان شيء واحد إنه مش بس الإخوان، الإخوان والسلفيين وحزب الوفد والناصريين وكل القوى السياسية..

أحمد منصور: تتفق مع العسكر ارجعوا لقواعدكم وسنعفو عنكم ولكم هذه امتيازات..

يزيد صايغ: بشهر 11 أكم اجتماع حصل مثلاً فردي بين المرشحين..

أحمد منصور: بس العسكر لم يكن لديهم قناعة بهذا هل من السهل أن تقنعهم بهذا الأمر؟ إذا كل شيء أخذه في الدستور ومع ذلك انقلبوا على مرسى، ممكن تقلنا أسباب انقلابهم على مرسى؟

يزيد صايغ: هنا كمان نجىء ما بدي أقول التخمين بس خليني نقول يعني بالقانون أو بالمحاكم في أدلة يعني ظرفية توحى بالجواب: في مثلاً موضوع الاقتصاد العسكري في عندك اقتصاد رسمي يعني شركات مصانع مسابح دور فنادق مزارع تابعة صراحة للقوات المسلحة إما من خلال وزارة الدفاع أو من خلال وزارة الإنتاج الحربي..

أحمد منصور: هل استطعت من خلال دراستك أن تحصي على فكرة أنا بس للتصحيح المبالغ كانت من 12 مليون جنيه إلى 100 مليون جنيه مش دولار اللي تكلمنا عنها في الحلقة اللي فاتت كانت دخول لكبار الضباط..

يزيد صايغ: جنيه مش دولار لبعضهم هذا اللي أرقى أرقى شيء يعني اللي فعلاً.

مصادر ثروة القوات المسلحة

أحمد منصور: هل تمكنت من إحصاء حجم الثروة الاقتصادية للقوات المسلحة في مصر؟

يزيد صايغ: لا الحقيقة يعني وفي تأويلات كثيرة تقرأها بالصحافة اللي بقولك 8% من الاقتصاد الوطني واللي بقولك 40% أنا أعتبر هذه كلها..

أحمد منصور: 4000 شركة شغالة في كل شيء من النظافة إلى الـ...

يزيد صايغ: في بعض الأمور ممكن إحصائها وممكن نأخذ على الأقل تصور أولي لطبيعة الاقتصاد العسكري بس أنا بميز هنا بين اقتصاد عسكري رسمي يعني في شركات معروف إنه تابعة للوزارة وتخضع للتدقيق المالي وفي مكتب في وزارة المالية

مختص بالتدقيق بحسابات هذه الشركات فالمسألة مش فالتة وسايبة منها متاحة أمام البرلمان أو الوزير باقي مجلس الوزراء أو حتى أمام قد يكون الرئيس ففي مشكلة هنا بس أنا فقط عم يحاول أوردهم بهذا المجال إنه هناك أيضاً شق آخر من الاقتصاد اللي داخل فيه مثلما قلنا الضباط المتقاعدين بالمئات أو الآلاف بالشركات القابضة المملوكة للدولة لكن لتتصرف كشرركات تجارية وكأنها خاصة هذه بتمثل حسب تقديرات صندوق النقد الدولي مثلاً يعني مش إنه من عندي أنا عم أخترع ما لا يقل عن 50% من الاقتصاد المصري.

أحمد منصور: 50% من الاقتصاد المصري.

يزيد صايغ: إيه نعم.

أحمد منصور: تحت إدارة جمهورية الضباط.

يزيد صايغ: لا يعني تحت ما زال ضمن ملكية الدولة.

أحمد منصور: أه ملكية الدولة بس إدارة أنا بقول إدارة وليس ملكية.

يزيد صايغ: في عدد كبير من الأفراد هلاً متى هم يعني فيك تعتبرهم شي واحد ومتى هم أفراد هذا شي يعني يظل..

أحمد منصور: إحنا هنا في ضياع ما بين الملكية الخاصة والعامة.

يزيد صايغ: خيلنا نقول أنه في استفادة من وضع خاص للضباط المتقاعد إنه قادر يعمل باراشوت من القوات المسلحة عند التقاعد وعارف حاله أنه هيجي.

أحمد منصور: انعكاس ده إيه على واقع الشعب؟

يزيد صايغ: في موقع يا إما في الدولة يا في المحافظة يا الشركة القابضة.

أحمد منصور: انعكاس ده إيه على واقع الشعب؟

يزيد صايغ: يعني بمختصر فح بسيط إنه الاقتصاد هذا كله الداخلي ما هو اقتصاد الدولة على اقتصاد القوات المسلحة على اقتصاد الشركات القابضة على اقتصاد الحكم المحلي أو الإدارة المحلية اللي تسموها في مبالغ كبرى تمشي من طرف إلى آخر في داخل جهاز الدولة المصرية.

أحمد منصور: مليارات.

يزيد صايغ: مليارات مليارات ممليرة.

أحمد منصور: ولا عشرات المليارات.

يزيد صايغ: إيه حقيقةً فرجعنا وكأنه كيف..

أحمد منصور: بدون رقابة حقيقية يعني.

يزيد صايغ: هالأ كل هذا يخضع للرقابة بس أديش يعني أنت لو تجيء لأي مدقق مالي قل له تعال دقق لي بهيك حسابات رايحة جاي من وزارة لوزارة أخرى للهندسة العسكرية للشركة القابضة هات تابعها هذه، اللي عم أقوله باختصار أنه هذا كله عبئ على الخزينة العامة على المال العام، هالأ الجيش بقلك القوات المسلحة تقلك إحنا نعمر ونبني بنشيد أتوسترادات وطريق السخنة ومش عارف شو كله بكلفة بنص الكلفة بس هل هذا دقيق الكلام ولا لأنه مش دافعين ضريبة دخل ولا لأنه العملة الصعبة يأخذوها بسعر مخفض لأنه مثلاً الجمارك على المنتجات اللي يحتاجوها لهذا العمل جاءت مثلاً بجمرك مخفض طب هذا كله على حساب المال العام فلما..

أحمد منصور: والعساكر اللي يعملوا مش بنشغلوا.

يزيد صايغ: وفي عساكر طبعاً معروف أنه في كثير من العساكر يعني عملياً عمالة رخيصة مجانية بس هذا على كل أنا ما بدى أبعد كثير هنا بدى أرجع لشيء أنه في أنت سألتني عن سؤال طيب الجيش ليش ينقلب على مرسي، طالما أنه مرسي حط بدستور الـ2012 حط بنود تحمي الجيش تمام.

أحمد منصور: اللي هم عايزينه.

يزيد صايغ: يبدو أنه..

أحمد منصور: دا كان كل ما يشفهم يقول إحنا عندنا رجالة زي الذهب، شغل عمد ومصاطب يعني.

يزيد صايغ: يعني هذا شوف الإخوان المسلمين حقيقة غير أخطائهم السياسية بإدارة العلاقة السياسية مع باقي القوى السياسية وغير أخطائهم بإدارة البلد على مستوى الوزارات والخدمات أخطئوا أيضاً بفهم علاقتهم مع القوات المسلحة وفهم علاقتهم مع وزارة الداخلية.

أحمد منصور: اشرح لي دية في ظل إن جاز القول الغباء السياسي للإخوان المسلمين أن يتكرر سيناريو العسكر معهم مرتين في 1954 و2013 تقريباً نفس السيناريو بنفس الطريقة بنفس الخداع.

يزيد صايغ: هلاً هنا بدنا ندخل بحوار حول الإخوان المسلمين مش إحنا مش بصدده.

أحمد منصور: لا أنا بتكلم هنا أنا بتكلم هنا لأنني الآن الشعب أدالهم الثقة اختار منهم رئيس ومع ذلك وقعوا في نفس الأخطاء الفادحة.

يزيد صايغ: شوف الكل وقع، يعني هلاً في من المرشحين الرئاسيين الآخرين بمصر اللي كان يعطي الجيش أكثر بعد من هيك يعني الوحيد يمكن الحقيقة نقولها اللي في خلال كل مرحلة من هذه المراحل من ثورة 25 يناير وحتى لما ترك المنصب العام بأغسطس في أب محمد البرادعي، الدكتور البرادعي اللي اعترض من الأول على أنه هذه الصلاحيات..

أحمد منصور: البرادعي شاركهم والجرائم ارتكبت وهو معهم.

يزيد صايغ: هلاً لما دخل على الحكومة بعد الانقلاب..

أحمد منصور: وفي قضايا الآن بتعد ومحطوط مجرم معهم.

يزيد صايغ: قد يكون أنا مش ملم فيها، أنا بس اللي عم أقوله لا بجانب واحد أنه المرشح الوحيد اللي قال صراحة لابد من إخضاع القوات المسلحة والميزانية والاقتصاد العسكري.

أحمد منصور: قالها للدعاية الانتخابية أول ما العسكر جم وحطوه معهم راح.

يزيد صايغ: يا أخي مش ممكن، أنا بس أعيد أنه في حدا بمصر بهذا المستوى يقول هذا الشيء.

أحمد منصور: أنا عايز أرجع إلى نقطة مهمة وهي كيف استطاع.. أنت في مقالة مهمة جداً 28 يونيو 2012 قبل ما مرسى يحلف بـ3 أيام نشرت مقال على كارنيغي موقع كارنيغي قلت: "غير أن مناصري النظام السابق والسياسيين العلمانيين غير الليبراليين وحتى بعض الشخصيات الليبرالية واثقون من أن مرسى لم يبق في الرئاسة لأكثر من سنة فكيف بالأحرى إتمام ولايته لأربع سنوات ويتطلعون إلى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم لتوجيه عملية دستور جديد وانتخاب برلمان جديد في الأشهر المقبلة من أجل ضمان أن يكون مرسى رئيساً انتقالياً فقط"، أنت كنت تقرأ فترة حكم مرسى قبل أن تبدأ واللي أنت كتبتة في هذا المقال تحقق كأن مرسى لم يقرأه وأنا متأكد ما كنش يقرأ لا هو ولا اللي حوله، لما أنا قرأت المقال وقتها ولما قرأته بعد كده ولما قرأته يعني بعد ما أطيح بمرسى هذه القراءة ما حدش قرأها غيرك.

يزيد صايغ: للأسف يعني على أي حال شوف أنا لا أعتقد أنه كان..

أحمد منصور: هنا كنت بتقول العسكر مش هيسيبيوا مرسي يحكم ما فيش رئيس مدني سيحكم مصر وإذا حكم مش راح يقعد أكثر من سنة وسيكون رئيس مؤقت وسيضع العلمانيون أيديهم في أيدي العسكر بعمل دستور جديد ويعملوه دي الوقت ولعمل نظام جديد و و و .. كل اللي أنت قلتة في 8 سطور حصل في مصر قبلها بسنة.

يزيد صايغ: ومع ذلك لا أعتقد أن كل هذه الأمور كانت حتمية يعني الاصطدام بين الإخوان والقوات المسلحة أو بين الرئاسي مرسي وبين وزير الدفاع السيسي والمجلس الأعلى..

أحمد منصور: من أول يوم دكتور عفواً من أول يوم لما دعا السيسي للاجتماع اللي دعا له في وزارة الدفاع.

يزيد صايغ: إما إحنا بس قبل أنت غفلت عن مرحلة ولحظة مهمة وأنا تفاجئت فيها شخصياً وأظن الكثيرين تفاجئوا لما قام الرئيس مرسي بشهر آب أغسطس 2012 وأزاح..

أحمد منصور: طنطاوي.

يزيد صايغ: طنطاوي و70 ضابط أزاحهم كلهم تمام.

أحمد منصور: 12 أغسطس.

يزيد صايغ: أنا أعتقد أنه كان في يعني لا بد كان في ترحيب في أوساط الجيش لأنه كل التقارير اللي كانت تصدر من خلال ويكيبيديا وويكيليكس وغيرهم لي أشرت لهم في الحلقة الأولى اللي السفارة الأميركية أشارت إليها أيضاً في كثير من الضباط الصغار أو في مراتب الرتب الوسطى كانوا مستاءين من إدارة طنطاوي للجيش والمستوى اللي وصل الجيش إله خلال 20 سنة، فأنا أعتقد التخلص من هذه الشريحة العليا ومجيء ضابط مثل السيسي لابد أنه كثير بداخل الجيش ارتاحوا لهذا الشيء، وهذه الحركة أفنعتني أنا بالمناسبة بشيء أنا أيضاً كنت اعتقده وبقوله وكتبه أيضاً طالما عم تشير لكتاباتي ومشكور أنه..

أحمد منصور: أنا قارئ محترف لك.

يزيد صايغ: الله يخليك يعني.

أحمد منصور: يعني أنا لا أشيد بضيو في لكن فعلاً كتاباتك تعلمت منها الكثير.

يزيد صايغ: حبيبي هذا شي كثير يسعدني ويشرفني الحقيقة، أنا يعني شعرت بالـ2011 لحد منتصف الـ2012 أنه رغم من أنه المجلس العسكري الأعلى صار يصدر إعلان

دستوري وإعلان دستوري مكمل ويعطي لحاله صلاحيات وكذا واستقوى وصار يعني يستأسد ومع ذلك كان كبنية كمؤسسة ما زال ضعيفا لو وقف أمامه شخص أو شريحة أو مجموعة سياسية البرلمان الحكومة أيا جهة سياسية مدنية وقفت بوجهه بشكل ثابت وصريح وأيضاً.

أحمد منصور: يعني مرسي كان ضعيفا أيضاً في مواجهة الجيش.

يزيد صايغ: إلا بهذه اللحظة مرسي..

أحمد منصور: ولما قام بهذه الخطوة لم يتبعها بخطوات أخرى.

يزيد صايغ: مرسي أقال عمل شغلة ما كنا متوقعيها، هذه اللحظة فرجت أنه الجيش ممكن بلحظة من اللحظات يقول مش غلط أنه رئيس مدني يتصرف بهذا الشكل يعني الضباط تقبلوا هذا الشيء.

أحمد منصور: أما كان لمرسي أيضاً أن يزيل مئات الضباط الآخرين الذين تكلسوا في..

يزيد صايغ: ربما هنا بس المشكلة إنه لما عين وزير دفاع جديد أولاً ما..

أحمد منصور: أيوه، كيف نجح السيسي في خداعه طوال تلك الفترة؟

يزيد صايغ: هلاً صعب نقول الحقيقة والسيسي بأول لحظة كان حاطط شيء بباله وتطور بعد ذلك بدنا نوصل للحكي، بس اللي بدي أقوله أنه مرسي أخطأ أولاً أنه بعد ما يعني أثبت قوته وأثبت أنه رئيس فعلي لمصر ليش ما أجا مثلاً لموضوع إصلاح الشرطة اللي ما في إنسان في مصر ما كان يطالب فيه من الـ2011 من أول لحظة الثورة بل من سنوات بإصلاح الشرطة بإصلاح وزارة الداخلية، والإخوان المسلمين لما أجوا على الحكم كانوا يقولوا بدنا نصلح الشرطة لكن هذا الموضوع على بال ما وصل لمجلس الشعب أصبح وطلع بقانون جزئي صغير تافه الحقيقة والموضوع..

أحمد منصور: هنا مجلس الشعب أفضل حتى في أداء أي دور.

يزيد صايغ: هو أفضل، بس مرسي نفسه وحزبه أو جماعته ما خاضوا هذه المسألة ما استفادوا من اللي عملوه في أغسطس 2012 مع طنطاوي إنه شالوه أعطوا إشارة إيجابية جدا كان لازم بينوا عليها، هلاً بما يخص الجيش تحديداً أو القوات المسلحة شو كان يمنع إنه بهذه اللحظة أنهم يفتحوا حوار صادق وبناء يقولوا يا عمي أنتم إلكم في أيضاً أشياء أنتم تطالبون فيها صح محقة يعني خرينا نشوف إذا رواتبكم كافية أو مش كافية.

أحمد منصور: بالضبط.

يزيد صايغ: بس بدال ما يكون النظام أسلوب المباركة إنه شراء الولاءات نعمل شيء منصف للعسكريين من أعلى الهرم العسكري حتى أصغر جندي.

أحمد منصور: حقهم.

يزيد صايغ: الكل يأخذ حقه الحقيقي، ليش لا؟

أحمد منصور: بدل الذي يدفع تحت الطاولة ويستثنى ناس ويهمّش ناس.

يزيد صايغ: هذا حوار يجريه الرئيس.

أحمد منصور: ويُفقر ضباط، يعني في عملية إفقار لضباط في الرتب الوسطى.

يزيد صايغ: يعني مسألة تكون حسب المهنية.

أحمد منصور: يعني الآن كل اللي نتكلم عنه المليارات دي يا دكتور، نسبة المستفيدين في الجيش قد إيه؟

يزيد صايغ: دائما الشرائح العليا.

أحمد منصور: هل كان مرسي قادرا على تفكيك..

يزيد صايغ: إنه يفكها شوف لا، إنه فورا وخلال سنة مستحيل أعطيك تجربة بديش أجي على تركيا مع إنه التجربة التركية مهمة جدا وشوف أديش قعدت.

أحمد منصور: 10 سنين.

يزيد صايغ: 10 سنين، التجربة الإسبانية، إسبانيا لما خرجت من الدكتاتور فرانكو لما توفى عام 1975 وصار في أول حكم ديمقراطي في إسبانيا وثم أجوا الاشتراكيين على الحكم بأواخر السبعينات قعدوا من سنة 1978 لسنة 1991، 13 سنة وهم يتفاوضوا مع قيادة الجيش اللي هو نشأ وترعرع وتربى في ظل فرانكو وفي ظل الحرب الأهلية في الثلاثينات جيش قمعي كان جيش فاشي جيش دموي بتاريخه الماضي؛ قعدوا 13 سنة خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي وكان أحد أهم عناصره إعادة تنظيم العلاقة بين السلطة المدنية وبين الجيش وقعدوا 13 سنة بس سمح لهم بذلك إنه كل القوى السياسية

من المحافظين إلى الاشتراكيين كانوا متفقين على مبدأ أساسي واحد إنه أهمية الحياة المدنية الديمقراطية ومداولة السلطة بالطرق السلمية وعلى أن تخضع كافة الأجهزة الأمنية الشرطة والعسكرية إلى الحكم المدني الديمقراطي المنتخب ديمقراطياً، طالما الكل كان متفقاً على هذا المبدأ إن كان ملكي أو جمهوري أو يميني أو يساري أصبح في جبهة متحدة على هذه القيم الأساسية ومع ذلك أخذت 13 سنة فمرسي إنه ينجز أي شيء في سنة أو 4 سنوات كان صعباً.

[فاصل إعلاني]

إمكانية تفكيك جمهورية الضباط

أحمد منصور: إحنا الآن تكلمنا عن تغلغل جمهورية الضباط داخل الدولة وأنت لك نص رائع جدا في دراستك بتقول فيه بعد شهر واحد من تولي مرسي السلطة وتحديدا في أول أغسطس 2012 نشرت الدراسة دي وقلت: "بعد العام 1991 وسعت القوات المسلحة المصرية توغلتها التام في كل مجالات الحياة تقريبا في عهد نظام مبارك القائم على المحسوبيات، وجرى استمالة كبار الضباط عبر وعدهم بتعيينهم بعد التقاعد في مناصب رئيسية في الوزارات والهيئات الحكومية والشركات المملوكة للدولة أو منحهم رواتب إضافية وفرص مرحبة تمكنهم من كسب دخل إضافي وزيادة موجوداتهم المادية وذلك مقابل ولائهم لرئيس الجمهورية، هذه شكلت أداة سياسية للسلطة الرئاسية ولا تزال تحتفظ بنفوذها السياسي المتغلغل"، جمهورية الضباط هذه بكل الامتيازات التي فيها هل يمكن تفكيكها؟

يزيد صايغ: يمكن، حالياً صعب جداً.

أحمد منصور: طبعاً.

يزيد صايغ: وخلينا ندخل من هذا المدخل للباب الأعرض والموضوع الأعرض والأخطر، أنا بدي أعيد لك صياغة سؤالك بالشكل التالي: إنه جمهورية الضباط اليوم هي نفسها اللي قبل سنة أو قبل 3 سنوات أو قبل 20 سنة؟ أنا أعتقد إنه في تحول عم يجري.

أحمد منصور: إلى؟

يزيد صايغ: مرحلة ما بعد إقالة مرسي أو الانقلاب على مرسي مرحلة جديدة تدخل فيها

مصر، بالماضي كان دائما في رئيس أكان جمال عبد الناصر أكان أنور السادات أو أكان حسني مبارك هو دائما الأقوى وربما هناك تحديات له من هنا ومن هنا ويحسب حساب قبلما يشيل عامر أو يشيل أبو غزالة بس بالآخر الرئيس هو فوق الكل ويمسك القوات المسلحة يمسك الداخلية يمسك القضاء يمسك المالية الاقتصاد إلى آخره.

أحمد منصور: مرسى لم يمسك حاجة من دي.

يزيد صايغ: بلاش مرسى هلا لأنه بالآخر قعد سنة وهذه السنة ما غير فيها شيء، ماذا يعني أن يكون النظام المباركي يعني نظام مبارك يستمر بلا مبارك؟ يعني إحنا اليوم بنظام مبارك من دون مبارك، اليوم ما في هذا الشخص اللي قاعد فوق الكل كرئيس جمهورية عنده السلطة والسطوة اللي القوات المسلحة تدعن له.

أحمد منصور: نعم.

يزيد صايغ: ما فيش، فإحنا اليوم داخلين على تركيبة جديدة في مصر باعتقادي اللي هي المؤسسة العسكرية اليوم تحكم مصر من وراء الرئيس أو أمام الرئيس من وراء القضاء أو أمام القضاء من وراء الداخلية التي تقوم هي بالإدارة اليومية في الشوارع في المدن أم من خلفهم، بس الكل في مجموعة من الباحثين يعتقدوا إنه الجيش المصري حكم مصر منذ 1952 إلى الآن إنه هو دائما الحاكم الحقيقي، أنا أختلف مع ذلك.

أحمد منصور: بتقول إنه بدأ يحكم حقيقة.

يزيد صايغ: اليوم يحكم مصر، لأنه اليوم ما فيش الزعيم الرئيس الأعلى اللي هو فوق الجميع، لاحظ بالمناسبة إنه حتى في ظل مبارك ورغم كل مساوئه ورغم كل دكتاتوريته وإلى آخره دائما لأنه كان يلعب لعبة التوازن بين هذه الأطراف دائما ظل في هامش حيز من المناورة حتى للإخوان المسلمين.

أحمد منصور: نعم.

يزيد صايغ: حتى للوفد حتى للاشتراكيين الديمقراطيين.

أحمد منصور: الآن ما فيش لحد.

يزيد صايغ: اليوم ما فيش حيز.

أحمد منصور: ولا حتى نخبة سياسية.

يزيد صايغ: بدي أعطيك مثال بسيط بس دال أظن على أنه أين نحن اليوم بمصر؟ محمد مرسي بشهر حزيران/ يونيو اللي فات يعني من كم شهر عيّن 12، 13 محافظ جديد.

أحمد منصور: صحيح.

يزيد صايغ: جميعا من المدنيين، هلا قامت الضجة الإعلامية على واحد اللي هو محافظ الأقصر على أساس هذا كان من الجماعة الإسلامية وكان مسؤول عن قتل السياح الأجانب في التسعينات وبالتالي كيف تعيّن واحد مجرم وتحطه محافظ للأقصر يعني إنه منطقة سياحية؟ بس اللي ما انتبهوا له الناس إنه كلهم هدول الباقيين مدنيين لأول مرة ومنهم مستقلين، بينما جرت العادة إنه بين 50-80% من المحافظين على الدوام غير نوابهم وغير كذا هم ضباط عسكريين سابقين وحوالي 20% ضباط شرطة وأمن سابقين، طيب مرسي عمل هذا الشيء في آب/ أغسطس يعني بعد ذلك بشهرين بعد الإطاحة بمرسي جرت إعادة تعيين المحافظين ونواب المحافظين تقريبا 20 يعني بالأخر 25 محافظ جديد منهم من أعيد تعيينه ومنهم جدد و9 نواب محافظين، الأغلبية الكبيرة عادت مرة ثانية 18 من أصل 25 لأنه لسه في 2 ما كانوا تعينوا بعد 18 من 25 ضباط مجددا أولا بس مش هذا المهم، المهم المدنيين السبعة اللي عينوهم من هم؟ مدنيين، عينوهم كلهم إما من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي السابقين أو مناصري الحزب، طيب ماذا يعني إنه تشكلت حكومة انتقالية برئاسة حازم الببلاوي وعضوية الوفد ومصر القوية ومصر الجديدة والأحرار والحزب الديمقراطي الاجتماعي.

أحمد منصور: مصر القوية مش معهم.

يزيد صايغ: ما في واحد منهم كوفئ بمنصب محافظ.

أحمد منصور: نعم.

يزيد صايغ: طيب ماذا يعني إنه 7 محافظين مدنيين يعينوا ولا واحد مثلا منهم من حزب الوفد؟

أحمد منصور: من اللي ناصرنا السيبي.

يزيد صايغ: من اللي ناصرنا حركة السيبي.

أحمد منصور: نعم.

يزيد صايغ: طيب هذا دليل إنه هدول ما إلهم أي اعتبار، معنى ذلك شو؟ إنه المسرح السياسي اليوم في مصر أصبح في أضيق لحظاته يعني في ظل مبارك ما كان بهذا الضيق.

تعيين التهامي رئيساً لجهاز المخابرات

أحمد منصور: عندي نموذج ثاني عايز أسألك عنه وتفسره، نيويورك تايمز في 30 أكتوبر نشرت قالت إن السيسي عين جنرالاً فاسداً مديراً للمخابرات المصرية العامة هو اللواء محمد فريد التهامي، وسردت كماً هائلاً من وقائع الفساد المتهم فيها التهامي والصحف المصرية بعد إقالة مرسي للتهامي من الرقابة الإدارية سردت كم هائل جداً من الفضائح والفساد، هل ضاقت الدنيا حتى يأتي السيسي بضابط متهم في قضايا فساد ليضعه على أخطر جهاز في مصر وهو جهاز المخابرات العامة، تفسيرك لده إيه وأنت ذكرت لي المحافظين وغيرهم؟

يزيد صايغ: شوف يعني أنا كنت أفترض إنه الدهاء السياسي يفترض محاولات للترطيب وللترضية مثل تعيين محافظين مدنيين محسوبين على أعضاء الحكومة، مثل مثلاً بعض التعيينات الجديدة اللي تجيب وجوه جديدة، يعني السيسي نفسه وجه جديد ليش يجيب وجه قديم؟ مش بلاش التهامي بلا ما نحكي بس بالتهام اللي وجهت إله من قبل الضابط اللي كان بهيئة الرقابة الإدارية واللي على أساسه مرسي أقاله.

أحمد منصور: نعم، معتصم فاتح.

يزيد صايغ: معتصم فاتح، أنا ما عندي أي قدرة الحقيقة إني احكم هو التهم هذه محقة أو لا فيمن يدافع عن التهم.

أحمد منصور: كان في نيابة وكله اتلف.

يزيد صايغ: ممكن يعني هذه مش، بس خرينا نرجع للي قبل يعني نجى لفترة مبارك، حتى نأخذ الدليل الأهم أنه مبارك دائماً كان يعين برئاسة هيئة الرقابة الإدارية ضابط من القوات المسلحة.

أحمد منصور: قلنا إيه هيئة الرقابة الإدارية باختصار حتى المشاهد يفهمها؟

يزيد صايغ: هيئة الرقابة الإدارية شكلها عبد الناصر أظن عام 1960، لتشرف على كافة المؤسسات العامة والخاصة والأفراد في مصر ما عدا القوات المسلحة وما عاد الرئاسة في المناسبة طيب، فهيئة الرقابة الإدارية لها الحق والسلطة والدور والواجب أن تنظر بالملفات المالية لأي جهة كانت لأي شخص كان لأي هيئة حكومية، وزارة، مجلس الوزراء، شركة خاصة، تاجر، رجل أعمال، ما في هيئة اعتبارية أو هيئة تجارية أو شخص في مصر لا يخضع لها سوى الرئيس والقوات المسلحة تمام، ودائما رئيس هيئة الرقابة الإدارية دائما عسكري سابق وكثير من الضباط إما عسكريين أو أمنيين شرطين سابقين، نظرا لاختصاصهم يعني على الأقل فيما يخص جماعة الأمن الداخلي أو الشرطة يكونوا كثير أحيانا هم عندهم فعلا خبرة، يعني أنا ما عم أحاول أقول أنه ما عندهم أي خبرات، بس الرئيس له دور سياسي وجرت العادة في أيام مبارك انه اللي بحب يعاقبوه من مثلا اللي حوله من الحزب الوطني من المعارضين أو المؤيدين بس اللي يلزم لهم شد هيك لوي ذراع شوي شد أذن عرفت كيف، تطلع هيئة الرقابة الإدارية بس يكفي أنه تفتح ملفاته فهو يفهم الدرس، فمن يريدوه يعاقبوه يفتحوا عليه ملف أو قضية ومن يريدوا أنه يكافئوه يغلقوا الملفات اللي عليه، هلا وين الدليل على نوعية وشخصية الضابط الرئيس، أنه لما الضابط عادة أظن كان فترة الولاية في الرئاسة يعني رئاسة الهيئة لازم تكون إما 3 أو 4 سنوات.

أحمد منصور: 4 سنوات.

يزيد صايغ: 4 سنوات، طيب لما يتم التجديد له والتجديد يتم لسنة مرة واثنين وثلاثة وأربعة، يعني لازم تقول طيب هذا الشخص يبدو أنه يخدم رغبة الرئيس بشكل كثير كبير يعني ما في سبب منطقي انه شخص وصل لنهاية فترته ما يحال إلى التقاعد نهائيا ويجيء ضابط جديد مكانه، في ظل مبارك عم بحكي، فلما تشوف أنه ضابط جرت معه العادة بالتجديد والتجديد والتجديد من قبل الرئيس حسني مبارك وثم يعين من قبل السيسي، طيب في مشكلة أو في سؤال على الأقل أكثر من ذلك..

أحمد منصور: بعد ما أقالوا مرسي.

يزيد صايغ: هلا أقالوا مرسي.

أحمد منصور: وهو الآن اللي موجه اتهامات لمرسي بالتخابر لحماس وغيرها وأيضا..

يزيد صايغ: بالمناسبة.

أحمد منصور: نيويورك تايمز نشرت وقالت أنه هو كان من أكثر الضباط اللذين أوصوا السيسي بعمليات القتل وإنهاء الأمور بشكل العنف الذي جرى.

يزيد صايغ: أنا ما فيني أعلق على هذه الحقيقة لأنه أنا مش كثيرًا ملم بس ولننه كمان هذه بمجال مش قادرين وما عنا الإثباتات الكافية، أنا ضربت لك المثل أنا ضربت لك مثل في فترة مبارك لأنه هذا دليل واضح.

أحمد منصور: نعم، نعم.

الرقابة الإدارية في عهد مرسي

يزيد صايغ: بس على هذه النقطة وحتى إذا أحببت أن نختمها اللي أجا محل التهامي برئاسة هيئة الرقابة الإدارية اللي هو عمر الهيبة، وهبي الهيبة أعطي مقابلة بأيار/مايو اللي فات يعني وكان بعده مرسي في الرئاسة وحكا عن مشاكل هيئة الرقابة بالماضي ويعني ما واجهته من صعوبات ويعني إخضاعها لرغبة الرئيس وإرادة الرئيس وحكا الحقيقة بطريقة صريحة كثير حلوة وحكا شغلة إضافية أنا ما كان منتبه لها مش عارفها قال أنه الرئيس محمد مرسي فتح الرئاسة أمام تدقيق وتحقيق هيئة الرقابة الإدارية لأول مرة منذ إنشائها، إن شاء الله تبقى هذه الصلاحية عند هيئة الرقابة الإدارية اليوم وصاعدا أمام أي رئيس قادم أو اللي موجود الرئيس الانتقالي عدلي منصور أو من يأتي بعده إن شاء الله يبقوا على التعديل هذا المهم.

أحمد منصور: هل كان مرسي عاجزا بعد ما اصدر السيسي بيانه في 24 يونيو من أن يقبل السيسي وأن يحبط محاولة الانقلاب؟

يزيد صايغ: هل كان بمقدوره؟ لا يعني بهذه الفترة كان فات الأوان، يعني وهذا يرجعني لسؤالك قبل فترة أنه لماذا أصلا شاله السيسي لمرسي طالما أنه..

أحمد منصور: قدم لهم كل شيء.

يزيد صايغ: قدم لهم كل شيء بالدستور، فممكن نربط المسألتين السؤالين أولاً: يبدو أنه حسب مصادر من المخابرات العامة كانت عم بتقول لبعض الناس المقربين والموثوقين لديها منذ آذار/ مارس 2013 أنه المجلس الأعلى يعني خلص فقد الأمل بمرسي.

أحمد منصور: فقد قراره.

يزيد صايغ: فقد الأمل، هيك نقل اللي ما فيني على حسب ما نقل إلي، أنه فقد الأمل بمرسي طب ليش آذار/مارس هلا صعب تقول بالضبط بس خلينا نرجع هنا لسؤالك الأول أنه بهذه الفترة كان في صراع بدأ من حوالي نوفمبر السنة الماضية يعني تشرين الثاني/2012 ولحد آذار بهذه الفترة نشأ صراع من بين عدة صراعات على قضايا اقتصادية بين القوات المسلحة والمجلس الأعلى وبين الرئاسة، بما يخص مشروع تطوير قناة السويس كمنطقة تجارية اقتصادية استثمارية صناعية، لأنه جرت العادة بأنه القناة تُدر على الدولة المصرية حوالي نص مليار دولار شهريا هذه رسوم انتقال السفن.

أحمد منصور: نعم.

علاقة مشروع تنمية قناة السويس بعزل مرسي

يزيد صايغ: فصار في مشروع أنه خلينا طب نستفيد أكثر من منطقة قناة السويس منطقة هامة يمر فيها آلاف السفن ويمكن إحنا نستقدم استثمارات وخدمات.

أحمد منصور: عدة مشاريع كبيرة تصل..

يزيد صايغ: ونحول بدل 6 مليار دولار سنوي تقريبا مثلا من الدخل، تصير الدخل 40، 50 مليار و100 مليار دولار.

أحمد منصور: صح.

يزيد صايغ: هذا المشروع الطموح الكبير طبعا الكل داخل فيه أو يريد يدخل فيه، ففي ظل حكومة قنديل والرئيس مرسي صار في كلام مع الصين وإيطاليا على يعني استقدام عقود وصفقات مع شركات وثم مع الهند..

أحمد منصور: نعم.

يزيد صايغ: لأسباب أنا بجهلها للحقيقة ليش هدول ومش هدول بس المهم كان الفكرة أنه يعملوا مجموعة مشاريع بهذه المنطقة، هنا ما فيش اختلاف مش هنا الاختلاف، الاختلاف أنه أرادت الرئاسة يعني رئاسة مرسي أو الجهاز الرئاسي أنه يشكل هيئة جديدة لإدارة المنطقة قناة السويس كمشروع اقتصادي، هيئة بمثابة وزارة تخضع مباشرة للرئاسة وتقدم تقارير للرئاسة.

أحمد منصور: عشان التسهيلات وعدم البيروقراطية وهيمنة الجيش على كثير من

الأراضي وكل القصص هذه.

يزيد صايغ: بالضبط، الجيش هنا تصدى لذلك مباشرة وحتى بتصريحات علنية ورسمية أنه هذا غير جائز، إنه إحنا اللي نتحكم بهذه الأراضي ما يحق لك أنت أصلا تدخل بهذه الاتفاقيات.

أحمد منصور: كرئيس دولة.

يزيد صايغ: كرئيس دولة.

أحمد منصور: منتخب من الشعب.

يزيد صايغ: نعم.

أحمد منصور: لا يحق له.

يزيد صايغ: إيه فأنت إذا بدك تروح يعني أنا عم أختصر إلك حوارات ومفاوضات موجودة في الصحافة المصرية على الانترنت وفي غير أماكن والكل قادر يرجع لها.

أحمد منصور: ما حدش يقرأ للأسف.

يزيد صايغ: يعني يرجع لها شهر بشهر ويوم بيوم وصولا إلى آذار، لما يعني توصلوا إلى أو قيل أنهم توصلوا يعني صرح الوزير نسيت هالأ اسمه ورئيس هيئة قناة السويس.

أحمد منصور: وزير الإسكان.

يزيد صايغ: غير الإسكان لا، بس هو رئيس هيئة قناة السويس اللي هو ضابط متقاعد أيضا كما جرت العادة، أنه صيغة تسمح بالبداة بالعمل ضمن الإطار الموجود ومن دون تشكيل هيئة جديدة مستقلة، وعلى أن يكون للجيش حق الاطلاع على العقود التجارية وعلى القوانين الخاصة بهذه المنطقة والاستثمارات وكذا وأن يبدي الرأي.

أحمد منصور: هنا جمهورية الضباط في مصر.

يزيد صايغ: أن يبدي الرأي بقضايا استثمارية اقتصادية تجارية.

أحمد منصور: صحيح.

يزيد صايغ: بحجة أنه منطقة قناة السويس يعني منطقة أمن قومي، طيب أمن قومي للقضايا الأمنية.

أحمد منصور: كل مصر أمن قومي.

يزيد صايغ: للدفاع العسكري ماشي الحال، انه إذا أجا واحد بده يبني ميناء في مكان تقول له لا بس خلىنا نحسبها مثلا حسب حركة السفن العسكرية وحركة الدفاع الجوي ماشي الحال، بس شو دخلهم بالعقود التجارية؟ شو دخلهم بالقوانين الخاصة بالاستثمار؟ انه بيدوا الرأي وهذه أنا عم بحكي مسائل مش عم اخترعها من عندي هذه مسائل يعني عن الناطق الرسمي العسكري..

أحمد منصور: نعم.

يزيد صايغ: فهذا الكلام يعني وصل إلى ذروته بأذار، هل هذه اللحظة كانت لحظة يعني المجلس العسكري الأعلى وصل فيها إلى استنتاج أنه هذا الرئيس ما فينا نتعامل معه لأنه سيظل لاحقنا بهذه المواضيع بالاستثمارات بالاقتصاد بالتجارة بقناة السويس، هذه نعتبرها حكر إلنا لأنه قريبة من سيناء، وسيناء طبعا منطقة عسكرية ودفاعية وأمنية الجيش له اليد العليا فيها.

أحمد منصور: حتى لا ييأس الناس ويعني هذه الحلقة الثانية ساعتين والمعلومات لسه كثيرة وأسئلتى لسه كثيرة وعندي وصلني على تويتر أكثر من 300-400 سؤال أيضا كلها في إطار الموضوع وأكد مش أقدر أعمل حلقة تالته في الموضوع والمعلومات كثيرة مهم من الناس أن تفهمها أنا أشكرك على هذا الكم الهام من المعلومات وأتمنى من الناس أن تكون فهمت الموضوع، طبعا من الممكن إن النظام يتهمك انك إخوانجي مع انك من عائلة مسيحية بروتستانتية ولكن حتى لحينك لحية إخوان مسلمين على فكرة.

يزيد صايغ: يا أخي أنا لما كنت بلبنان بالسبعينات وأجا قوات الردع السورية على لبنان أول فترة يشوفوا لحيتي يقولوا أكيد أنت شيوعي بعدها بسنتين صاروا يقولوا أكيد أنت من الإخوان المسلمين فأنا احترت يعني.

أحمد منصور: فالآن إيه اللي تقوله للشعب المصري في النهاية حتى لا يجد نفسه الآن أمام منظومة، منظومة جمهورية ضباط أو نظام عسكري، لن يسمح للمدنيين بأن يقتربوا، عزلوا الرئيس المدني ربما مشروع قناة السويس كانت القشة اللي قصمت ظهر

البعير كما أوضحتها أنت الآن.

يزيد صايغ: ربما.

أحمد منصور: هل لن يسمحوا لأي رئيس مدني أن يأتي الآن في ظل أنت تقول أن القوات المسلحة يعني تمسك بتلابيب الأمور بشكل غير مسبوق من قبل في ظل أنه لن يكون هناك رئيس، السيسي ممكن أن يأتي رئيسا إيه الوضع قول لنا المستقبل باختصار؟

يزيد صايغ: شوف سريعاً، أولاً اليوم في معاقل مؤسسية كبيرة اللي هي أقوى شيء في الدولة المصرية اللي هي القوات المسلحة بالمقام الأول بالمطلق ووزارة الداخلية فيما بعد كشقيق أصغر يعني وتابع، القضاء والجهاز المدني، الحكم المحلي بشكل خاص والشركات القابضة، هذه كلها تعتبر وأنا أعتبرها معاقل أصبح خلص واضح أنه لازم تحافظ..

أحمد منصور: معاقل جمهورية الضباط.

يزيد صايغ: مش بس تعرف القضاء يعتبر أنه القضاء له وحكر عليه، الجامعات والتربية والتعليم يعني هل كان في إمكانية مثلا تعيين وزير بالحكومة الانتقالية من خارج الجامعات التابعة للدولة، يعني شخص مثلا ملم بالتربية والتعليم بس ما يكون منهم وابن القطاع تبعهم فالكل معتبر الدولة المصرية كل واحد له حصته بس أكبرهم وأهمهم طبعاً القوات المسلحة، بس هذه التركيبة عاجزة عن إجراء التحسينات أو الإصلاحات الإدارية أو الاقتصادية بمصر الضرورية والملحة جداً من أجل إنقاذ مصر من الأزمة الاجتماعية الاقتصادية الخائفة اللي ستزيد وتزداد لأنه ما ممكن لأي حكومة لا حكومة صندوق نقد دولي ولا حكومة يمينية أو يسارية ما في حكومة بمصر مدنية حقيقية فيها تحل المشاكل طالما إذا عملت إصلاح إداري تصطدم بالشبكات العسكرية في الحكم المحلي، إذا عملت ديمقراطية محلية وعملت انتخابات محلية للمجالس البلدية تصطدم..

أحمد منصور: الوقت خلص لكن قل لي مصر رايحة فين؟

يزيد صايغ: مصر بحاجة أقول لك لحوار بناء صريح وأخوي بين كل هذه المعاقل.

أحمد منصور: إذا قبل العسكر بصفقتهم السلطة الأقوى.

يزيد صايغ: قبلوا عاجلاً أم آجلاً العسكر لن يستطيعوا أن يحلوا مشاكل مصر المزمنة

وسيتاجون أن يعودوا إلى المدنيين مرة تلو المرة تلو المرة وعلى المدنيين أنهم يعني يرتقوا إلى مستوى المسؤولية والنضج أن يدخلوا بحوار حقيقي مع القوات المسلحة ومع الشرطة ومع غيرهم للوصول إلى حل آخر.

أحمد منصور: هل سينجح الانقلاب؟

يزيد صايغ: يعني على المدى القصير ناجح بالمدى البعيد أنا أعتبر أنه سيصطدم بوقائع مصر الاقتصادية والاجتماعية المزمنة العميقة البنيوية اللي مش قادر يحلها لأنه حتى يحلها لازم يفك قبضته ويقبل أنه الإدارات والشركات القابضة وكذا أن تتحرر من هذا النمط الإقطاعي أنه لازم مثلا الضابط المتقاعد يجيء بالباراشوت على رئاسة المطار أو على رئاسة ميناء أو أحواض سفن أو غيره مثلا، طالما هذا الوضع قائم إذا بدك تعمل أي إصلاح وتفتح السوق يعني الاقتصاد الحر المصري الحقيقي بحيث أنه عشرات الآلاف أو الملايين من الشركات الصغرى ورجال الأعمال الصغار والمتوسطين اللي هم العمود الفقري للاقتصاد عرفت كيف، أنت من أجل تعمل تحرير اقتصادي حقيقي لمصر اللي يخلق وظائف يخلق رفع معدلات الدخل هذا بده إصلاحات تعني بالضرورة أنه الجيش أيضا القوات المسلحة تقبل بمساومة من نوع آخر مع الحيز المدني في مصر.

أحمد منصور: دكتور يزيد صايغ أشكرك شكرا جزيلا على ما تفضلت به، أعدكم مشاهدنا الكرام بأن تكون هناك حلقات أخرى لأنه لا زال هناك كثير من المعلومات المهمة في هذا الموضوع، أعتذر للذين لم أستطع طرح تساؤلاتهم، في الختام أنقل لكم تحيات فريق البرنامج وهذا أحمد منصور يحييكم بلا حدود والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.